عبدالله بن عبدالعزيز يؤكد في أفعاله وأقواله وأنها الأستثمار في المواطن

الشباب أهم أستثمار في المملكة ودعم القطاع الخاص لذلك مطلب

أولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله موضوع إيجاد فرص العمل لأبناء المملكة ورفد القطاع الخاص أهمية كبرى في أحاديثه وقراراته وأجتماعاته مع المسئولين داخل المملكة وخارجها.

لقد قال الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أكثر من محفل أقتصادي ومقابلة صحفية ومنذ أكثر من عقد: إن توظيف المواطن أستثمار في رأس المال البشري الذي يعد أغلى ما تملك أية أمة من الأمم، وثروتنا ليست البترول أو أي موردٍ مادي، وإنما هي في المواطن السعودي ذكرا كان أم أنثى الذي يستطيع، بعون الله وتوفيقه، استغلال هذه الموارد وتنميتها.

وإن على القطاع الخاص النظر إلى العوائد التي تعود عليه وعلى مجتمعه من إعطاء الأولوية في التوظيف للمواطنين، والدولة من جانبها مستعدة للنظر في أي مقترحات من شأنها تسهيل هذا الأمر على القطاع الخاص سواء كانت في الجوانب النظامية للعمل أو في التأهيل ومتطلباته.

حق أساسي

مؤكداً يحفظه الله أن الحق في العمل حق أساسي من حقوق المواطن السعودي وقد كنا في الماضي نعتمد على الدولة اعتمادا شبه كامل في تحقيق فرص العمل للمواطنين أما الآن بعد أن تضخم الجهاز الحكومي فالمجال الطبيعي للراغبين في العمل هو القطاع الخاص وفيما يتعلق بالأرقام يصعب تحديد نسبة دقيقة ففي مجتمعنا السعودي المترابط كثيرا ما يتولى الأب القادر إعالة أبنائه حتى بعد بلوغ سن معينة أي أن البطالة الحقيقية لا توجد في حالات كهذه كما أن بعض الشباب يعزفون عن مجالات معينة رغم توفر فرص للعمل فيها ومع هذا لا أود أن أقلل من خطورة المشكلة وهي بالفعل تمثل أولوية كبرى من أولويات الدولة ونحن نعمل على التعامل معها في أكثر من مجال: تمكين القطاع الخاص على توفير فرص عمل جديدة عبر التخصيص وازالة القيود إضافة إلى ايجاد مجالات جديدة للاستثمار أمام رأس المال الوطني والعالمي كما أننا مهتمون على وجه الخصوص بالاستثمار في رأس المال المعرفي وايجاد جيل قادر على العمل تحت ظروف المنافسة العالمية والانفتاح الذي يسود العالم المعاصر.

الشباب مشروعنا

لقد أكد يحفظه الله في حديث صحفي بقوله: إذا جاز لنا أن نقول أن هناك ملامح مشروع اقتصادي أو رؤية اقتصادية سعودية فإنها تقوم على الأسس التالية: أستثمار طاقات وقدرات شبابنا الذين هم بعد الله الثروة الحقيقة لهذا الوطن، تنويع مصادر الدخل لكي لايظل الاقتصاد السعودي عرضة لتقلبات السوق البترولية، استغلال المزايا النسبية للاقتصاد الوطني، تطوير مناخ الاستثمار وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص للعمل في مختلف المجالات، تكوين خبرات سعودية في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي والعالمي، التعامل

الراعي الماسي
حامل المسك HAMIL AL MUSK OUD&PERFUMES
www.hamiljalmusk.com
الراعي الذهبي
مجموعة بن لادن السعودية SAUDI BINLADIN GROUP

بفعالية مع العولمة الاقتصادية وافرازاتها.

أقتصاد حر

لقد قال مليكنا الغالي في حديث صحفي عام ١٤٢٢هـ من المفيد في البداية الإشارة إلى أن الاقتصاد السعودي ومنذ توحيد المملكة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز قد أسس على مبادئ الاقتصاد الحر وقد حرصت الحكومة السعودية وفي مختلف الظروف والمراحل التي مر بها الاقتصاد على ترسيخ هذه المبادئ وأتبعت أسلوبا للتنمية منسجما معها فكان من نتيجة ذلك أن نما أقتصادنا الوطني بمعدلات جيدة مكنته من أن يحتل مركزا مهما وقياديا في منطقة الشرق الأوسط، أن أي متأمل منصف لما يجري على الساحة الاقتصادية في المملكة العربية السعودية لابد أن يلحظ التغير الكمي والنوعي في المناخ الاقتصادي فلقد بدأت وتيرة التغيرات الاقتصادية تتسارع في السنوات الأخيرة تجاوبا مع ما يجري على الساحة العالمية وتلبية لاحتياجات وطنية ملحة مثل توظيف المزيد من الشباب السعودي وادخال صناعات وتقنيات جديدة والرفع من مستوى وأداء الصناعات والخدمات في القطاعين العام والخاص وأخيرا وليس آخرا الاندفاع بكل ثقة وجدارة نحو تحديث بنية المجتمع السعودي لكي يواكب عصر المعلومات التقنية الحديثة بما لايتعارض مع ثوابتنا وقيمنا الإسلامية.

الأستثمار داخلاً

وفيما يتعلق بالأستثمار داخل البلاد أكد بقوله في حديث صحفي: نحن لانستطيع أن نمنع أي مواطن من أن يتصرف بأمواله على النحو الذي يراه مناسبا ولكننا نستطيع أن نشجعه على الاستثمار في بلده وذلك بإزالة أي عوائق تعترض هذا الأستثمار والإستراتيجية التي نتبعها هي مواصلة الإصلاحات الاقتصادية بحيث يقتنع المواطن أن الاستثمار في بلده أجدى وأكثر مردودا من أي استثمار في الخارج.

مشيراً في كلمة له في منتدى الرياض الأقتصادي في شعبان ١٤٢٤هـ: إن الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص تتطلب قيام كل بدوره المنوط به على أكمل وجه، إذ لكل مسؤولياته والتزاماته، فمن جانب على الحكومة توفير بيئة اقتصادية داعمة للعمل والاستثمار، وعلى القطاع الخاص القيام بدوره في العمل والاستثمار فيما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع والفائدة.

إن الوطن له حق على الجميع، وينبغي أن ننظر إلى حق الوطن عندما نقرر العمل والاستثمار، في الوقت الذي ننظر فيه إلى العائد الذي نرجوه من نشاطنا، ونحن على قناعة من أن لاتعارض بينهما.

فالتحديات التي يواجهها أقتصادنا لايمكن التصدي لها دون تكاتف الجميع: حكومة وقطاعا خاصا، ولعل من أبرز هذه التحديات ايجاد فرص عمل للمواطنين، وفي هذا للقطاع الخاص الدور الأكبر، وهنا أقول بأن على المستثمر المحلي ألا ينظر فقط إلى العوائد السريعة، بل عليه أن يركز على العوائد الكبيرة التي يمكن أن تتحقق على المديين المتوسط والطويل.

رؤى المستثمرين

وأضاف في مقابلة صحيفة أخرى لقد قلنا منذ البداية إننا مستعدون لسماع آراء المستثمرين الأجانب والاستفادة منها وكررنا القول أن الإجراءات التي نتخذها قابلة للمراجعة وإعادة النظر اذا كشفت التجربة عن أي عيوب فيها والقائمة التي تتحدثين عنها ليست نهائية وهي تدرس طيلة الوقت ولايوجد ما يحول دون إعادة النظر فيها وقد تضمنت لقاءاتنا برجال الأعمال الأوروبيين نقاشا مستفيضا لهذه النقطة وغيرها.

الراعي الماسي
شركة مساهمة
الراعي الذهبي
سعد باشماخ
للعود والعطورات